

ويكون الوزير والوزارة المختصة هما الوزير والوزارة اللذين تتبعهما بورصات الأوراق المالية .

(المادة الرابعة)

لا يسرى تعديل رأس المال الوارد في المادتين ٢١ (نقرة ٦) ، ٢٨ من هذا القانون على الصمامرة المقيدين ببورصات الأوراق المالية وقت العمل بهذا القانون .

(المادة الخامسة)

تلغى أحكام القانون رقم ٣٢٦ لسنة ١٩٥٣ في شأن اهتمام في الأوراق المالية كلياً يلغى حكم الفقرة الأخيرة من المادة ٣٨ من اللائحة العامة لبورصات الأوراق المالية الصادرة بالقانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٥٧ وكل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

يسمى هذا القانون بـ «نظام الدولة» ، وينفذ كقانون من قوانينها
صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ رمضان سنة ١٤٠١ (٢١ يوليه سنة ١٩٨١)

حسني مبارك

قانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨١

بتتعديل بعض أحكام قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرار مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

لا تسرى أحكام قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ على الجمعيات التعاونية للثروة المائية .

(المادة الثانية)

تخضع الجمعيات التعاونية للثروة المائية لأحكام قانون الجمعيات التعاونية الصادر بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٦ ، وقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٥٧ بإعفاء الجمعيات التعاونية من بعض الضرائب والرسوم .

(المادة الثالثة)

يستبدل بنص المادة الثانية من مواد، إصدار القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ النص الآتي :

مع مراعاة أحكام المادة السابقة يجب على الجمعيات التعاونية الزراعية القائمة وقت العمل بهذا القانون أن تعدل أوضاعها ونظمها الداخلية وأن تعيد شهراً طبقاً لأحكامه خلال مدة تنتهي في ١٢/٣١/١٩٨١ ، وإلا وجب حلها بقرار من الوزير المختص .
وتبين اللائحة التنفيذية إجراءات إعادة الشهر .

(المادة الرابعة)

يستبدل بنص البندين بـ ، جـ من المادة ٤ من القانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ النصان الآتيان :

(ب) يجوز إنشاء جمعية نوعية تخصص في أداء خدماتها الصالحة لأعضائها على مستوى قرية أو أكثر أو على مستوى المحافظة .

(ج) يجوز إنشاء جمعية مشتركة متعددة الأغراض على مستوى مركز إداري أو أكثر تخدم أعضاءها من الجمعيات المحلية متعددة الأغراض الموجودة في نطاقها .

(المادة الخامسة)

لتغى عبارتا "الثروة المائية" و "الأسماك" أينما وردتا في قانون التعاون الزراعي الصادر بالقانون رقم ١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ، كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

(المادة السادسة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من ٤ يونيو سنة ١٩٨٠
يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٠ رمضان سنة ١٤٠١ (٢١ يونيو سنة ١٩٨١)

حسني مبارك